فان الطلب على ان تقول العقل من قبيل النكرات يقتضي دلالة اسكت على
طلب سكوت ما لكن قيد ما ذكره الشيخ مبني على ان مدلول اسم الفعل
هو المصدر والذي عليه الجمهور ان مدلوله الفعل قاله الرودابي
والذي نفهمه انه يصح كلا من على المذهبين فيكون صه
واقفا موقف سكوتا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند
الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم وتكرة مبتدا منو البعض
فيما يأتي كون تكرة مبتدا حتى يحتاج الى مسوغ وعلى ذلك
بان التعريف غير محمول على المعرف لاجل مواطاة ولا حمل اشتقاق
بل هو بتصور ما يصح ان يسازج اي لا حكم معه كما صرح به المنير انتهى
وفيه نظر لا يخفى اذ التصور السازج مجرد التعريف لا مجموع
القضية المركبة من المعرف والتعريف اذ لا تخلو قضيته عن
الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعرف اصلا يبنى على ما
على معنى ان المقصود من التعريف تصور ماهية المعرف
لا حمله عليه وان كان حمله عليه حمل مواطاة لا رمافتامل قصد

وقيل المسوغ الوقوع في معرض التقسيم وقيل
عز وتكثر فوقوع وقيل الى غير
ولا يكفي مجرد ذكره
وثانيها المبتدا لان ما قبله
صفة لمحذوف او ربما اسم
قائما والاسم يقع على المذكر
والمونث ويحتمل ان يكون قائما

الجنس اي في ضمن الافراد اذ الحقيقة لا تتحقق بغير
ال ولا الوقوع موقع ما يقبلها مبتدا موخرا او نكرة خر امقدما وهو
الاسبق بغير ال المهم وغير معرفة وملح وصف لو قال وملحا اصلا
لكان اولى ولان الاسبق اعتبار كون الاسبق في الوجود هو
الاسبق في الذكر الا دليل ايلم كوله وبوجد كثيرا من النكرات
كاحد وعندي ودينار وقولهم البعض وحايط وحصير وحفنة
يريد ان الثلاثة لها معرفة بال والمستقل
الخ من تمام عنة الاصالة مراده بالمستقل ما ينفرد في بعض الصور
ويلزمه الاثنينية ولو عبر بالاكثر كان اوفى بالمراد العلم واللقب والكنية العلم على

بيان

بيان على الاسم لدفع توهم ان المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله
واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكن قد يقال دفع التوهم حاصل
بعطف الكنية واللقب فكان الاولى تقديم العلم على الاسم ليكون جميع
لذكر المتاخر كبير فايدة وليكون ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال
مذكور ثم موجود اخ ليس القصد من هذا الحصر بل التقريب
اذ ما شابه هذه الاشياء كثير فكان كونه ربما شانه ان يذكر معلوم
اي يكفي انه يعلم كونه موجود معدوم وهو انه شيء وكاسطان وقس
وكرجل المراة وكعالم هاهر بقي النظر في الشيئين اللذين بينهما
العموم والخصوص الوجهي والظاهر انهما في مرتبة واحدة
لسقوط عموم كل بخصوصه ثم نام ثم حيوان كذا في بعض
النسخ وفي بعضها السقاط ثم نام والاولى اولى ثم عالم اورد عليه ان
عالما يطلق على الله تعالى والملك والجني فهو اعم من رجل من هذا الوجه
واجيب بان المراد عالم من بني ادم وفيه ما فيه واخص
مما فوقه هذا باعتبار غالب ما ذكره اذ الظرف الاعم ليس فوقه
شيء فتامل وغير معرفة في الاخبار قاله كما يقتضيه
صنيع نظم السابق وحكمهم المحدث عنه هو المبتدا وانما افرد
الضمير مع ان المرجع اثنان لتاويله بالمذكور وقول البعض لكون
العطف باو ونحوه عن المنصوص عليه من ان اواد الضمير فيما
هو بعد او التي للشك ونحوها مما يكون الحكم معها لاحد الامرين
او الامور التي للتنويع لانها بمنزلة الواو اذ لا واسطة واثنتها
بعضهم فيه المحدث من ال والتنوين كمن وما ومتى وايان وكيف
نحو النكرة ابهم تعمم بها الصادق بالرسيم فاندفع ما يقال
ان ما ذكره رسيم لاحد وقول عن حد المعرفة اعترض بان قوله غير

Copyright © King Saud University